مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– العدد التاسع عشر (الجزء الثاني)

أثر انهيار تجربة المجلس التشريعي الأول لعام ١٩٣٨م على الوعي السياسي في الكويت (١٩٦١-١٩٣٨م)

أ/ ناصر محمد فهد العجمي(*)

الملخص:

شهدت الكويت منذ أوائل القرن العشرين حالة من الوعي السياسي نتيجة لعدة عوامل، أبرزها ظهور مجموعة من الشباب المثقف الذي سعى للنهوض ببلاده ونقل التجارب الديمقراطية والتنموية. وقد دعمت هذه الجهود طبقة من التجار الوطنيين الذين اعتبروا المشاركة في الحكم وسيلة لتحسين أوضاع الكويت وشعبها. كانت الكويت رائدة بين دول الخليج العربي في مجال الحراك السياسي، حيث شهد النصف الأول من القرن العشرين مطالبات من أهل الكويت بضرورة وضع دستور للبلاد وتأسيس مجالس تشريعية، مما أدى إلى إنشاء المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨م.

تُعتبر تجربة المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨م تجربة رائدة في تاريخ الحياة النيابية في الخليج العربي. ورغم فشل هذه التجربة، إلا أنها أسهمت في تعزيز الوعي السياسي لدى الشعب الكويتي، مما أدى إلى انتخاب أول مجلس تأسيسي لإعداد دستور البلاد في عام ١٩٦١م، وتشكيل أول حكومة كويتية في عام ١٩٦٢م.

الكلمات المفتاحية: الكويت، مجلس الأمة، الحركات السياسية، الخليج العربي، الوعي السياسي، الدساتير.

Abstract:

Kuwait witnessed a state of political awareness since the early twentieth century due to several factors, most notably the emergence of a group of educated youth who sought to uplift their country and transfer democratic and developmental experiences. These efforts were supported by a class of nationalist merchants who viewed participation in governance as a means to improve the conditions of Kuwait and its people. Kuwait was a pioneer among the Gulf States in the field of political activism, as the first half of the twentieth century saw demands from the people of Kuwait for the necessity of establishing a constitution for the country and founding legislative councils, which led to the creation of the legislative council in 1938.
The legislative council experience of 1938 is considered a pioneering moment in the history of parliamentary life in the Arabian Gulf. Despite the failure of this experience, it contributed to raising political awareness among the Kuwaiti people, which led to the election of the first Constituent Assembly to draft the country's constitution in 1961, and the formation of the first Kuwaiti government in 1962.

(*) ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة الكويت

المقدمة:

تمكن شعب الكويت من التغلب على العديد من التحديات المرتبطة بجغرافيته والبيئة السياسية المحيطة به، حيث استطاع أن يعزز هويته كشعب أصيل حول تلك التحديات إلى تاريخ ملموس. فرغم قسوة الطبيعة والأطماع المستمرة، نشأ لدى الكويتيين وعي سياسي متميز. وقد ساهم تفاعلهم مع شعوب وأمم مختلفة، وخروجهم من حدودهم الجغرافية إلى آفاق أوسع عبر الخليج العربي، بالإضافة إلى إرسال أبنائهم للتعليم في الخارج، في تشكيل هذا الوعي. عمل الشباب الكويتي المبتعثون والتجار الذين جابوا البحار والبلدان على رفع مستوى مجتمعهم اجتماعيًا وثقافيًا وفكريًا. وقد أسهم هؤلاء في صياغة تجربة ديمقراطية فريدة في منطقة الخليج، حيث دعوا إلى المشاركة السياسية وحرية الرأي، وتمكنوا بعد كفاح طويل من تأسيس تجربة نيابية تتفاعل مع قضايا الكويت وتطلعات شعبها.

أسباب اختيار الموضوع:

يُعتبر الوعي السياسي والمشاركة السياسية من المعايير الأساسية لتقدم الأمم، وتُعد التجارب النيابية من المواضيع التاريخية التي تسلط الضوء على الأبعاد الثقافية والاجتماعية في تاريخ الشعوب. ورغم وجود العديد من الكتابات التاريخية حول التجارب النيابية بشكل عام، والكويت بشكل خاص، فإن مناقشة تأثير هذه التجارب على نمو الوعي السياسي تفتح آفاقًا لاستكشاف جوانب متعددة من تاريخ المجتمعات، مثل التأثيرات الثقافية والسياسية. لذا، تم اختيار هذا الموضوع نظراً لأن تجربة المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨م كان لها تأثير كبير على المجتمع الكويتي وتاريخ الحركات السياسية فيه، ليس فقط في مرحلة ما قبل الاستقلال، بل وحتى في السنوات التالية للاستقلال وصولاً إلى الوقت الحالي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تجربة نيابية فريدة في تاريخ الحركة النيابية في الخليج العربي، وهي تجربة المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨م. كما تستعرض تأثير هذه التجربة على تعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين في الكويت، وهو الوعي الذي أسهم في تأسيس الحركة النيابية التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال عام ١٩٦١م، والتي تُعتبر من أبرز التجارب النيابية في المنطقة من حيث القدم وممارسة الديمقراطية.

المبحث الأول: ظهور الوعي السياسي في الكويت وإنشاء المجلس البلدي:

رغم رغبة أهل الكويت في خوض التجربة الديمقراطية منذ أوائل القرن العشرين، إلا أن محاولتهم الأولى لتأسيس مجلس شورى في عام ١٩٢١م باءت بالفشل نتيجة للصراعات التي نشبت بين أعضاء المجلس والشيخ أحمد الجابر (١٩٥٠-١٩٢١م).[1]

[1] عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت-١٩٧٨م، ص ٢٧٧؛ فلاح عبد الله المديرس: الحركة الدستورية في الكويت. مجلة شئون اجتماعية، المجلد الثالث عشر، العدد ٥٢، جمعية الاجتماعيين في الشارقة: الشارقة-١٩٩٦م، ص ١٤٩؛ محمد محمود الطناحي: التجارة والحراك الديمقراطي في الكويت (١٩٣٩-١٩٢١). مجلة أسطورة للدراسات التاريخية، العدد الخامس، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات: الدوحة-٢٠١٧م، ص ١٤٣؛

على الرغم من هذا الفشل، إلا أن العقد الثالث من القرن العشرين شهد بداية عهد الديمقراطية وظهور الحياة النيابية في الكويت. وقد كان لتجار الكويت دور بارز في هذا التحول، حيث اقترحوا على الشيخ أحمد الجابر استنساخ تجربة البحرين وإنشاء مجالس بلدية في الكويت. وافق الشيخ أحمد الجابر على هذا الاقتراح، وأصدر أمرًا بإنشاء أول إدارة بلدية في الكويت عام ١٩٣٠م. وفي العام التالي، أصدر أول قانون للبلدية الذي نص على إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس البلدي. نتيجة لذلك، أُجريت أول انتخابات بلدية في الكويت عام ١٩٣٢م، حيث تم اختيار كل من: يوسف بن عيسى القناعي، ومشعان الخضير الخالد، وسليمان خالد العدساني، والسيد علي السيد سليمان، ومحمد أحمد الغانم، ونصف يوسف النصف، وزيد سيد محمود، وأحمد معرفي، وحمد الداود المرزوق، ومرزوق الداوود البدر، ومشاري حسن البدر، ويوسف الصالح الحميضي كأعضاء للمجلس. وقد تم اختيار الشيخ عبد الله الجابر رئيساً للمجلس، بينما تولى سليمان العدساني منصب مدير إدارة البلدية.[١]

في عام ١٩٣٦م، تم انتخاب كل من يوسف بن عيسى القناعي، ومشعان الخضير الخالد، وسليمان خالد العدساني، والسيد علي السيد سليمان، ومحمد أحمد الغانم، ونصف يوسف النصف، ومشاري حسن البدر، وأحمد خالد المشاري، وسلطان إبراهيم الكليب، ويوسف عبدالوهاب العدساني لعضوية مجلس المعارف. ومع ذلك، بسبب خلافات مع الشيخ أحمد الجابر، تم حل المجلس. نتيجة لذلك، قدم خمسة من أعضاء المجلس البلدي، وهم خليفة شاهين الغانم، ومشعان الخضير، ومشاري حسن البدر، وسليمان العدساني، وعلي السيد سليمان، استقالاتهم من عضوية المجلس في عام ١٩٣٧م احتجاجًا على تدخل السلطات الحاكمة في أعمال مجلس المعارف.[٢]

المبحث الثاني: تنامي الوعي السياسي وتجربة المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨م:

في عام ١٩٣٧م، أسس مجموعة من التجار والشباب التقدميين حركة سياسية سرية تُعرف بالكتلة الوطنية. كانت هذه الحركة تهدف إلى إنشاء مجلس تشريعي في الكويت، بالإضافة إلى إصلاح التعليم

نجاة عبدالقادر الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩٣٩-١٩١٤)، الطبعة الثانية، الكويت– ١٩٩٧م، ص ١٦٣-١٦٤.

Jassim Muhammad Khalaf, The Kuwait National Assembly: A study of its structure and function, Ph.D, State University of New York, 1984, p. 94; Khaled Albateni, The Arabian Mission's effect on Kuwaiti society, 1910–1967, Ph.D., Indiana University, 2014, p. 128.

[١] الطناحي: التجارة والحراك الديمقراطي، ص ١٥٣.

Khalifah Alshayeji, Democratization in Kuwait: The National Assembly as a Strategy for Political Survival, Ph.D., The University of Texas, 1988, p. 46; Khalaf, The Kuwait National Assembly, p. 96.

[٢] الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي للكويت، ص ١٥٩-١٦١؛ فيحان محمد مشعان العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت (١٩٩٠-١٩٢١م)، رسالة دكتوراه، جامعة بنها: بنها– ٢٠٠٦م، ص ٣٠-٣٧؛ الطناحي: التجارة والحراك الديمقراطي، ص ١٥٤.

Kamal Osman Salih, The 1938 Kuwait Legislative Council, Middle Eastern Studies, vol. 28, no. 1, Jan., 1992, p. 70-75.

والإدارة. عملت الكتلة على نشر أفكارها من خلال المنشورات والمقالات في الصحف العراقية، متبنية أسلوب العمل السري لتحقيق أهدافها. وفي عام ١٩٣٨م، تم القبض على أحد أعضاء الكتلة بتهمة مناهضة الحكم، مما دفع السلطات إلى اتخاذ مجموعة من القرارات للحد من نشاطها، بما في ذلك منع دخول الصحف العراقية المؤيدة لها إلى الكويت.[١]

نتيجة لتزايد الحراك الإصلاحي الذي تبنته الكتلة الوطنية، سعت بريطانيا إلى احتواء هذه الحركة. وقد طلبت من الشيخ أحمد الجابر الاعتراف بها، لكن الشيخ أحمد الجابر رفض مطالب بريطانيا. في هذا السياق، قام دي جوري، الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، بالضغط على الشيخ، مطالباً إياه بتوسيع المشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد.[٢]

في عام ١٩٣٨م، قام ثلاثة من قادة الحركة الإصلاحية، وهم عبد الله حمد الصقر ومحمد ثنيان الغانم وسليمان العدساني، بتقديم طلب إلى الشيخ أحمد الجابر يطلبون فيه الموافقة على إنشاء مجلس تشريعي. وقد وافق الشيخ أحمد على هذا الطلب، وتم انتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم: محمد الثنيان الغانم، وعبد الله الحمد الصقر، ويوسف بن عيسى القناعي، والسيد علي سيد سليمان، ومشعان الخضير، وعبد اللطيف الثنيان الغانم، وسليمان العدساني، ويوسف المرزوقي، وصالح العثمان الراشد، ويوسف الحميضي، وحمد الداود، وسلطان الكليب، ومشاري الحسن البدر، وخالد عبد اللطيف الحمد. وذلك في الانتخابات التي جريت في ٢٩ يونيو ١٩٣٨م. وتم اختيار الشيخ عبد الله السالم ولي العهد رئيساً للمجلس، حيث عُقدت أولى جلساته في الثاني من يوليو ١٩٣٨م، وتم خلالها مناقشة مسودة القانون الأساسي للمجلس، الذي يُعتبر أول دستور للكويت.[٣]

---

[١] محمد الرميحي: حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الرابع، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت: الكويت- ١٩٧٥م، ص ٣٣-٣٤؛ المديرس: الحركة الدستورية في الكويت، ص ٥٢-٥٣؛ محمد حسن العيدروس: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي: الكويت- ١٩٩٧م، ص ١٦٧؛ الطناحي: التجارة والحراك الديمقراطي، ص ١٥٤؛ سعد عفر رشيد راشد الظفيري: تطور الأزمة الكويتية ١٩١٨-١٩٦١م، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة: المنصورة-٢٠٠٢م، ص ١٧٢-١٧٧؛ صلاح محمد عيسى الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية في قرن ١٩١٠-٢٠٠٧م، الكويت-٢٠٠٧م، ص ٢٣-٢٧.
Salih, The 1938 Kuwait Legislative Council, p. 70-75.

[٢] العتيبي، تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٣٩-٤٠.
Khalaf, The Kuwait National Assembly, p. 97-98.

[٣] الرميحي: حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، ص ٣٥-٣٧؛ المديرس: الحركة الدستورية في الكويت، ص ٥٣؛ الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي للكويت، ص ١٦٤-١٦٥، وص ١٦٧-١٦٨؛ العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٤٤-٤٦؛ الطناحي: التجارة والحراك الديمقراطي، ص ١٥٦-١٥٧؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٢٧-٢٩.
Salih, The 1938 Kuwait Legislative Council, p. 76-78.

رغم ضغوط بريطانيا على الشيخ أحمد الجابر لتعزيز المشاركة الشعبية في الحكم، إلا أنها سعت إلى تقليص صلاحيات المجلس التشريعي، خصوصاً في ما يتعلق بالشؤون الخارجية للكويت. كان ذلك ناتجًا عن مخاوفها من أن يتدخل المجلس في السياسة الخارجية للكويت بما يتعارض مع مصالحها.[١]

كانت بريطانيا تخشى بشكل أساسي من تدخل المجلس في الاتفاقيات النفطية، والسيطرة على عائدات النفط في الكويت. وكان من المتوقع حدوث صدام نتيجة لرغبة المجلس في التحكم في هذه العائدات لتمويل العجز في الموازنة المطلوبة للإصلاحات.[٢]

استغلت بريطانيا غياب تمثيل الشيعة في المجلس التشريعي، وسعت لفرض سيطرتها عليه تحت ذريعة حماية حقوق الشيعة. كما استغلت مطالبهم ومظاهراتهم التي طالبت بتعيين أحد الشيعة في المجلس، وهو ما قوبل بالرفض من قبل المجلس. في هذا السياق، استغل الشيخ أحمد الجابر الوضع، مطالباً المجلس بمنحه الحق في الاعتراض على قراراته، مما أدى إلى توتر العلاقة بينه وبين المجلس. وطالب المجلس الشيخ بعزل الملا صالح وعزت جعفر، اللذين كانا يعملان سكرتيرين له، وتعيين اثنين من أعضاء المجلس في الديوان الأميري. إلا أن الشيخ أحمد الجابر رفض هذا الطلب، وطلب دعم البريطانيين، مقترحاً تعيين سكرتير إنجليزي بدلاً منهما. لكن طلبه قوبل بالرفض، حيث اشترط البريطانيون أن يحصل الشيخ على موافقة المجلس في هذا الشأن، مما دفع الشيخ أحمد الجابر في النهاية إلى الاستجابة لمطالب المجلس وعزل الملا صالح وعزت جعفر.[٣]

تدهورت العلاقات بين الشيخ أحمد الجابر وأعضاء المجلس التشريعي، حيث كان الشيخ أحمد يسعى لإيجاد الفرصة المناسبة لحل المجلس. وفي ١٦ ديسمبر ١٩٣٨م، استغل الشيخ أحمد حادثة اعتقال أحد المواطنين بسبب رفضه الإحصاء السكاني الذي أقره المجلس، ودعا الأعضاء للاجتماع به لمناقشة الأمر. لكنهم رفضوا دعوته باستثناء رئيس المجلس الشيخ عبد الله السالم ويوسف بن عيسى القناعي. اعتصم

---

[١] الرميحي: حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، ص ٣٨؛ المديرس: الحركة الدستورية في الكويت، ص ٥٤؛ العيدروس: تاريخ الكويت، ص ١٦٧-١٦٩؛ الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي للكويت، ص ١٦٩-١٧٠؛ الظفيري: تطور الأزمة الكويتية، ص ١٨٢-١٨٣؛ إبراهيم السيد طنطاوي نوار: الإدارة البريطانية في الخليج العربي ١٩٤٧ - ١٩٧١، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: القاهرة- ٢٠٠٩م، ص ٤٦.

Alshayeji, Democratization in Kuwait, p. 49.

[٢] العيدروس: تاريخ الكويت، ص ١٦٧-١٦٨؛ الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي للكويت، ص ١٠١؛ الظفيري: تطور الأزمة الكويتية، ص ١٨٣-١٨٤.

Abdullah Alhajeri, Citizenship and Political Participation in The State of Kuwait: The Case of the National Assembly (1963-1996), Ph.D., University of Durham, 2004, p. 44.

[٣] الرميحي: حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، ص ٣٩-٤٠؛ فلاح عبد الله المديرس: الحركة الشيعية في الكويت، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر: الكويت-١٩٩٩م، ص ١٢-١٤؛ الظفيري: تطور الأزمة الكويتية، ص ١٨٦-١٨٩؛ نوار: الإدارة البريطانية، ص ٤٧.

Salih, The 1938 Kuwait Legislative Council, p. 83-88.

أعضاء المجلس في قصر نايف. وقرروا مواجهة الشيخ أحمد، الذي كان قد جهز أنصاره بالأسلحة. في هذه الأثناء، أرسل الملك عبد العزيز بن سعود قوات لدعم الشيخ أحمد الجابر، مما كان يهدد باندلاع حرب أهلية في الكويت. لكن تدخل يوسف بن عيسى القناعي مع المعتصمين أسفر عن التوصل إلى اتفاق يقضي بفض الاعتصام وتسليم السلاح مقابل ضمان سلامتهم وممتلكاتهم.[١]

استغل الشيخ أحمد الجابر فرصة فض الاعتصام وأصدر مرسوماً بحل المجلس التشريعي في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨م، كما أغلق نادي الشبيبة. وبذلك، فشلت أول تجربة لإنشاء مجلس نيابي منتخب في الكويت، نتيجة لتشدد أعضاء المجلس في مطالبهم واستياء بعض الشخصيات الكويتية من حرمان المجلس لهم من بعض امتيازاتهم.[٢]

خلال سنوات المجلس التشريعي، برزت مجموعة من الحركات السياسية، ومن أبرزها كتلة الشباب الوطني التي انبثقت عن الكتلة الوطنية في يونيو عام ١٩٣٨م. وقد تبنت هذه الكتلة أفكاراً قومية عربية، معتبرةً أن الكويت جزء من الأمة العربية. ترأس الكتلة عبداللطيف محمد ثنيان الغانم، أحد مؤسسي الكتلة الوطنية، وضمّت حوالي ٣٠٠ عضو. نظمت الكتلة فعاليات لدعم المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨م، كما قامت بتنظيم مظاهرات احتجاجية بعد تعطيل المجلس في مارس عام ١٩٣٩م.[٣]

المبحث الثالث: أثر انهيار تجربة المجلس التشريعي الأول لعام ١٩٣٨م على الوعي السياسي في الكويت حتى اعلان الاستقلال:

بعد حل المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨م، سعى الشيخ أحمد الجابر إلى تعزيز سلطته في البلاد من خلال إنشاء نظام نيابي يخضع لهيمنته. لذلك، دعا إلى إجراء انتخابات جديدة لتشكيل مجلس تشريعي جديد. وفي ٢٧ ديسمبر من نفس العام، أُجريت الانتخابات لاختيار أعضاء جدد للمجلس، إلا أن أعضاء المجلس السابق تمكنوا من الفوز بمعظم المقاعد، وكان معظمهم من الكتلة الوطنية. ضم المجلس الجديد شخصيات بارزة مثل: سليمان بن خالد العدساني، ويوسف بن عيسى القناعي، وخالد عبد اللطيف الحمد، ومحمد شاهين الغانم، وعبد الله حمد الصقر، وعبد اللطيف محمد ثنيان الغانم، وأحمد الخميس، وعلي البنوان، وصالح عثمان الراشد، ومشاري هلال المطيري، ونصف اليوسف النصف، وحمد الداود

---

[١] العيدروس: تاريخ الكويت، ص ١٦٨-١٦٩؛ الطناحي: التجارة والحراك الديمقراطي، ص ١٥٩.
Salih, The 1938 Kuwait Legislative Council, p. 90-91.

[٢] الرميحي: حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، ص ٤٠؛ الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي للكويت، ص ١٠١؛ الظفيري: تطور الأزمة الكويتية، ص ١٩٠.

[٣] محمد جمال باروت: حركة القوميين العرب النشأة-التطور-المصائر، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية: دمشق- ١٩٩٧م، ص ١٣٠-١٣١؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٢٦-٢٧؛ فيصل أبو صليب: التوجه القومي العربي في السياسة الكويتية: ١٩٦١-١٩٩٠، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد ٣، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت: الكويت-٢٠١٧م، ص ١٢٩-١٣٠.

المرزوق، ومشعان الخضير الخالد، وسلطان إبراهيم الكليب، ومشاري الحسن البدر، وعلي العبد الوهاب المطوع، ومحمد أحمد الغانم، ويوسف عبدالوهاب العدساني، وعلي السيد سليمان الرفاعي، ويوسف صالح الحميضي. ومع نجاح أعضاء المجلس القديم في السيطرة على أغلبية المقاعد، بدأت بوادر الصدام بين الشيخ أحمد الجابر والمجلس الجديد تظهر. في ٢ يناير ١٩٣٩م، رفض الشيخ مشروع القانون الأساسي الذي قدمه أعضاء المجلس، لأنه كان يحد من صلاحياته ويمنعه من الاعتراض على قرارات المجلس. بدلاً من ذلك، قدم مشروع دستور مضاد، وبدأ يمارس ضغوطًا سياسية وأمنية على أعضاء المجلس لقبول اقتراحاته، حيث أمر مسؤولي الأمن بتضييق الخناق على اجتماعاتهم. ومع إصرار أعضاء المجلس على موقفهم، أصدر الشيخ أحمد الجابر مرسوماً بحل المجلس في ٧ مارس ١٩٣٩م.[١]

رفض الأعضاء المنتخبون في المجلس المرسوم الصادر عن الشيخ أحمد الجابر، وقرروا الاعتصام في مقر المجلس. في هذه الأثناء، تم القبض على محمد المنيس بسبب انتقاده اللاذع لسياسة الشيخ أحمد الجابر، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين قوات الأمن ومؤيدي المجلس في "سوق التجار"، الذين طالبوا بالإفراج عن المنيس. تفاقمت الأوضاع مع سقوط قتلى وجرحى خلال الاشتباكات بين قوات الأمن ومؤيدي المجلس، وانتهت الأحداث بإعدام محمد المنيس على يد قوات الأمن.[٢]

أصدر الشيخ أحمد الجابر أوامره بالقبض على عدد من أعضاء المجلس، وهم: مشعان الخضير، وصالح العثمان الراشد، والسيد علي السيد سليمان، وعبد اللطيف محمد الثنيان، وسليمان العدساني. خلال تفتيش أحدهم، وهو سليمان العدساني، تم العثور على خطاب موجه إلى الملك غازي ملك العراق، يتضمن مطالبات من بعض أعضاء المجلس بفرض سيطرة العراق على الكويت. نتيجة لذلك، قرر الشيخ أحمد حبسهم، مما دفع بعض أعضاء المجلس، مثل خالد سليمان العدساني، إلى الفرار إلى العراق خوفًا من الانتقام، خاصة بعد إغلاق نادي كتلة الشباب الوطني، الذي كان يمثل الواجهة الثقافية والسياسية للكتلة الوطنية.[٣]

بعد انهيار تجربة المجالس التشريعية في عام ١٩٣٨م، بدأت الجهود السياسية تتجه نحو إنشاء الأندية الثقافية وتأسيس الحركات السياسية وإصدار المجلات بهدف نشر الوعي السياسي. في هذا السياق، تم تأسيس نادي المعلمين عام ١٩٤٢م. كما بدأ الشباب الكويتي في إصدار المجلات الثقافية، مثل مجلة

---

[١] المديرس: الحركة الدستورية في الكويت، ص ٥٣-٥٤؛ العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٥٦-٦٠؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٣٣-٣٨؛ الطناحي: التجارة والحراك الديمقراطي، ص ١٥٩-١٦٥.

[٢] الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي للكويت، ص ١٨٠-١٨١.

Salih, The 1938 Kuwait Legislative Council, p. 93-94.

[٣] المديرس: الحركة الدستورية في الكويت، ص ٥٤؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٣٨.

Salih, The 1938 Kuwait Legislative Council, p. 94.

"البعثة" التي صدرت عن بيت الكويت في القاهرة عام ١٩٤٦م، ومجلة "كاظمة" عام ١٩٤٨م، ومجلة "الرائد" التي أصدرها نادي المعلمين عام ١٩٥١م، بالإضافة إلى مجلة "الإرشاد الإسلامي" التي صدرت عن جمعية الإرشاد الإسلامي عام ١٩٥٢م، والتي تبنت أفكار جماعة الإخوان المسلمين في الكويت.[١]

سعى الشيخ عبد الله السالم (١٩٦٥-١٩٥٠م) إلى إعادة الحراك إلى العملية السياسية في الكويت، حيث دعا في عام ١٩٥٢م إلى انتخاب أربعة مجالس هي: المجلس البلدي، ومجلس الصحة، ومجلس المعارف، ومجلس الأوقاف. إلا أن هذه التجربة لم تنجح بسبب الصراع الذي نشب بين الشيخ فهد السالم وأعضاء تلك المجالس في عام ١٩٥٤م. نتيجة لذلك، دعت لجنة الأندية، التي كانت تضم نادي المعلمين والنادي الثقافي وجمعية الخريجين، إلى انتخاب مجلس موحد لتلك المجالس.[٢]

شهد صيف عام ١٩٥٤م في الكويت توتراً سياسياً ملحوظًا، حيث تقدمت مجموعة من كبار العائلات الكويتية في يونيو من نفس العام بمطلب انتخاب مجلس نيابي. في الوقت نفسه، دعت إحدى الجماعات السرية إلى الإطاحة بالشيخ عبد الله السالم. كما اتفقت كل من جمعية الديمقراطيون الأحرار وجمعية الوطنيون من أهل الكويت على الاتحاد لمواجهة الظلم.[٣]

مع تزايد الاحتقان في الشارع الكويتي، أصدر الشيخ عبد الله السالم مرسوماً في ١٩ يوليو ١٩٥٤م، نص على تشكيل لجنة تنفيذية عليا لتنظيم إدارات البلاد. ضمت اللجنة كل من: الشيخ جابر العلي، والشيخ صباح الأحمد، والشيخ خالد العبد الله السالم، وأحمد عبد اللطيف، وعزت جعفر، وعبد اللطيف النصف. إلا أن هذا القرار قوبل برفض من قبل الناشطين السياسيين، حيث أعلنت مجالس البلدية والمعارف والأوقاف عصياناً عاماً. حاولت اللجنة التنفيذية العليا الاستعانة ببعض الشخصيات الكويتية لتولي شؤون تلك المجالس، لكن ذلك قوبل بالرفض. من جانبها، دعت جريدة "صدى الإيمان" الصادرة عن النادي الثقافي القومي، بقيادة أحمد الخطيب، المواطنين إلى الضغط من أجل وضع دستور للبلاد وإقرار قانون للانتخابات. كما دعت جماعة "العصبة الديمقراطية الكويتية"، وهي تنظيم سري شيوعي، في ٢١ أغسطس ١٩٥٤م، إلى إعلان استقلال البلاد ووضع دستور يفضي إلى تأسيس حكم نيابي يشكل حكومة جديدة.[٤]

---

[١] هلال الشايجي: الصحافة في الكويت والبحرين منذ نشأتها حتى عهد الاستقلال، الطبعة الأولى، مطبوعات بانوراما الخليج: البحرين- ١٩٨٩م، ص ١٤٧؛ المديرس: الحركة الدستورية في الكويت، ص ٥٤؛ العيدروس: تاريخ الكويت، ص ٢٠٤-٢٠٥؛ الظفيري: تطور الأزمة الكويتية، ص ١٦٧-١٦٩؛ العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٦٥-٦٦؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ١٩٣-١٩٥.

[٢] العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٧٧-٧٨.

[٣] العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٧٤-٧٧.

[٤] فلاح عبد الله المديرس: الدور السياسي للحركة العمالية في الكويت (١٩٩٤-١٩٦٤)، مجلة شئون اجتماعية، المجلد ١١، العدد ٤٤، جمعية الاجتماعيين في الشارقة: الشارقة- ١٩٩٤م، ص ٤٠؛ فلاح عبد الله المديرس: التوجهات الماركسية في المجتمع الكويتي مقدمة أولية: ١٩٥٠-١٩٥٩م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٢٥، العدد ٩٦، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت: الكويت- ٢٠٠٠م، ص ٦٣-٦٥؛ الظفيري: تطور الأزمة الكويتية، ص ٢١٨؛ العتيبي: تطور الحياة

شكلت لجنة الأندية وفداً برئاسة أحمد الخطيب لتقديم طلب إلى الشيخ عبد الله السالم، تطالب فيه بتأسيس مجلس مشترك يضم وزارات البلدية والمعارف والصحة والأوقاف. إلا أن طلبهم قوبل بالرفض من الشيخ عبد الله السالم. نتيجة لذلك، نظمت لجنة الأندية والنادي الثقافي القومي اجتماعاً شعبياً في مسجد السوق يوم ٣٠ مايو ١٩٥٥م، بهدف الدعوة لانتخاب هيئة تنفيذية أهلية للتحضير للدستور وإجراء انتخابات تشريعية. رداً على ذلك، أرسلت السلطات وفداً يتكون من عبد العزيز حسين، مدير المعارف، وحمد الرجيب، رئيس قسم الشؤون الاجتماعية، للاجتماع بممثلي الأندية، محاولين إقناعهم بفض الاجتماع وتجنب الاصطدام بقوات الأمن. لكن المجتمعين رفضوا ذلك، مما دفع السلطات إلى إغلاق المسجد ومنع عقد الاجتماع بالقوة، كما صدرت أوامر بمصادرة وإغلاق الصحف.[١]

شهد عام ١٩٥٦م تزايد الاستياء في الساحة السياسية الكويتية، حيث قامت صحيفة "أخبار الأسبوع" بانتقاد الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، أعاد النادي الثقافي القومي إصدار مجلة "الإيمان" التي كانت محظورة.[٢]

شهدت تلك الفترة تسرب أفكار حزب البعث العربي إلى الكويت، حيث أدى سفر بعض الطلبة الكويتيين للدراسة في الخارج إلى اعتناق بعضهم لفكر الحزب. من بين هؤلاء كان حمد يوسف بن عيسى القناعي، الذي عاد من مصر ليؤسس "نادي الاتحاد العربي". بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م، انضم النادي إلى "لجنة الأندية الكويتية"، التي تحولت لاحقًا إلى اتحاد الأندية الكويتية.[٣]

في عام ١٩٥٨م، تم تأسيس حركة سياسية جديدة تُعرف بالرابطة الكويتية، التي تشكلت من تحالف بين أعضاء الكتلة الوطنية وحركة القوميين العرب. ضمت الرابطة مجموعة من الشخصيات البارزة، مثل: عبد الرزاق خالد الزيد، ويوسف إبراهيم الغانم، وعبد اللطيف محمد الثنيان، وأحمد السرحان، وحمود النصف، وعبد العزيز حمد الصقر، ومحمد الخرافي، وحمد صالح الحميضي، والدكتور أحمد الخطيب، وجاسم القطامي، وسليمان خالد المطوع.[٤]

بلغت المواجهة بين الحركة القومية في الكويت والحكومة ذروتها في عام ١٩٥٩م. حيث دعا اتحاد الأندية الكويتية والرابطة الكويتية إلى احتفال بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيس الجمهورية العربية المتحدة في ثانوية الشيوخ. وفي هذا السياق، طالب زعماء "حركة القوميين العرب" في الكويت، مثل الدكتور أحمد

النيابية في الكويت، ص ٧٧-٧٩؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٤٥٩-٤٦١؛ أبو صليب: التوجه القومي العربي، ص ١٣٠.

[١] المديرس: الحركة الدستورية في الكويت، ص ٥٤-٥٥؛ العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٧٤-٧٦.

[٢] المديرس: الحركة الدستورية في الكويت، ص ٥٥؛ العيدروس: تاريخ الكويت، ص ٢٠٥؛ العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٨١-٨٨؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٥٣-٥٤.

[٣] فلاح عبد الله المديرس: التيار الفكري لحزب البعث العربي الاشتراكي والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٢٨، العدد ١٠٦، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت: الكويت- ٢٠٠٢م، ص ٨٥-٨٦؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٤٥٥-٤٥٧؛ أبو صليب: التوجه القومي العربي، ص ١٣١.

[٤] الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٥٢-٥٤.

الخطيب والسيد جاسم القطامي، بإنهاء الحكم العشائري وتمكين الشعب من إدارة شؤونه السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات. ردت الحكومة على ذلك بإغلاق جميع مؤسسات المجتمع المدني التي شاركت في التحركات الجماهيرية، بما في ذلك الأندية والروابط الشعبية والرياضية، كما منعت صدور المجلات والصحف واعتقلت زعماء الحركة في الكويت، بالإضافة إلى ترحيل القوميين الوافدين. وأعلن الشيخ عبد الله السالم أن الحرية والديمقراطية قد استُغلت بشكل سيء.(١)

خلال تلك الأزمة، تم إنشاء الهيئة التنظيمية للمجلس الأعلى من خلال إضافة ستة من كبار التجار إلى أفراد الأسرة الحاكمة الذين يشكلون المجلس. وفي أوائل عام ١٩٦١م، تم توسيع الهيئة مرة أخرى بإضافة ثلاثة تجار آخرين، ليصل إجمالي عدد الأعضاء إلى ١٦ عضواً. استمرت الهيئة في العمل حتى إعلان الاستقلال عام ١٩٦١م. ومع إعلان الاستقلال، طالب العراق بضم الكويت في ٢٥ يونيو ١٩٦١م، مما دفع الشيخ عبد الله السالم إلى وضع دستور جديد للكويت. وقد أسفر ذلك عن إيجاد حل معقول يرضي جميع الأطراف للخروج من الأزمة السياسية التي كانت تعصف بالكويت منذ عام ١٩٥٩م.(٢)

بعد إعلان استقلال الكويت في عام ١٩٦١م، أعلن الشيخ عبد الله السالم عن تبني البلاد للنظام البرلماني كوسيلة لإدارة شؤونها. وقد سعى إلى استمالة أحمد الخطيب وجاسم القطامي، وهما من قيادات التيار القومي، واعداً إياهما بتوسيع نطاق الحريات العامة. كان الهدف من هذه الخطوة هو تهدئة غضب طبقة التجار الذين طالبوا بالمشاركة في الحكم، بالإضافة إلى التخلص من التيار المعارض للإصلاح داخل أسرة آل صباح، وخاصة الشيخ عبد الله المبارك، رئيس الأمن العام، الذي عُرف بشدته ومعارضته بلشيخ عبد الله السالم في العديد من القضايا.(٣)

في يونيو عام ١٩٦١م، أصدر الشيخ عبد الله السالم القانون الأساسي لنظام الحكم خلال الفترة الانتقالية، والذي نص على تشكيل مجلس تأسيسي لإعداد دستور البلاد. تلا ذلك إصدار مرسوم أميري في ٢٦ أغسطس ١٩٦١م، يقضي بتشكيل مجلس مشترك من أعضاء المجلس الأعلى وأعضاء هيئة التنظيم لوضع مشروع قانون انتخابات المجلس التأسيسي، الذي سيتولى مهمة إعداد مشروع الدستور. كما أصدر مرسوماً آخر في سبتمبر لتنظيم انتخابات المجلس التأسيسي بالتنسيق مع القوى السياسية في البلاد.(٤)

---

(١) المديرس: الحركة الدستورية في الكويت، ص ٥٥؛ العيدروس: تاريخ الكويت، ص ٢٠٥؛ العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٨١-٨٥؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٥٣-٥٤.

(٢) العيدروس: تاريخ الكويت، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٣) الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٥٧-٥٨؛ محمد عبدالرحمن بنو سلامة؛ محمد تركي بنو سلامة؛ محمد كنوش الشرعة: التجربة الديمقراطية الكويتية: الجذور، الواقع، التحديدات، وأفاق المستقبل، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ٩، العدد ١، الجمعية العلمية لكليات الآداب، اتحاد الجامعات العربية، عمان- ٢٠١٢م، ص ١٥٢.

(٤) صلاح الغزالي: الحياة الديمقراطية في الكويت، الإتحاد الوطني لطلبة الكويت، جامعة الكويت: الكويت- ١٩٨٥م، ص ٩-١٠؛ عبد المالك خلف التميمي: أبحاث في تاريخ الكويت، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر: الكويت-١٩٩٨م؛ العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٩٢-٩٣؛ الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٥٩؛ عبد المالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر، الكويت-١٩٩٨م، ص ٧١.

في ٣٠ ديسمبر ١٩٦١م، أُجريت انتخابات المجلس التأسيسي، التي أسفرت عن فوز ٧ تجار، و٢ من قيادات التيار القومي، و٦ من رجال القبائل، و٢ من الشيعة، و٣ مرشحين مستقلين. وهم: محمد رفيع معرفي، ومنصور موسى الزيدي، وحمود الزيد الخالد، وعبد العزيز حمد الصقر، وأحمد محمد الخطيب، وعبد الله فهد اللافى، وعباس حبيب مناور، ويوسف المخلد، ويعقوب يوسف الحميضي، وعبداللطيف الغانم، وسليمان أحمد الحداد، وأحمد خالد الفوزان، وسعود عبد العزيز العبد الرزاق، ومحمد يوسف النصف، وعبد الرزاق سلطان أمان، ومبارك عبدالعزيز الحساوي، وعلي الأذينة، ومحمد وسمى الإيران، وخليفة الجري، ونايف حمد الدبوس.[١]

بعد تشكيل المجلس التأسيسي، تم تشكيل أول حكومة في تاريخ الكويت، والتي ضمت ١٣ وزيراً. من بين هؤلاء، كان هناك ثلاثة وزراء من أعضاء المجلس التأسيسي المنتخبين، وهم: حمود الزيد الخالد، وعبد العزيز حمد الصقر، ومحمد يوسف النصف، بالإضافة إلى عشرة وزراء من عائلة آل الصباح.[٢]

بعد تشكيل الحكومة، عُقدت أول جلسة للمجلس التأسيسي في مبنى البلدية بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٦٢م. وقد حضر الجلسة الشيخ عبدالله السالم، الذي ألقى كلمة أكد فيها على أهمية دور المجلس التأسيسي في تحمل مسؤولياته التاريخية لوضع أسس الحكم في المستقبل، وتعزيز مصلحة شعب الكويت في مختلف المجالات. كما دعا أعضاء المجلس إلى توحيد الصف وجمع الكلمة من أجل خدمة الشعب.[٣]

تم انتخاب عبد اللطيف محمد الثنيان الغانم رئيساً للمجلس، والدكتور أحمد الخطيب نائباً للرئيس. كما تم تشكيل لجنة لوضع الدستور، ضمت في عضويتها كل من: عبد اللطيف محمد الغانم رئيس المجلس، وحمود الزيد وزير العدل، وسعود العبد الرزاق، ويعقوب الحميضي، بالإضافة إلى وزير الداخلية سعد العبد الله.[٤]

بعد سلسلة من جلسات المناقشة، تم إعداد مسودة دستور لدولة الكويت، والتي صدق عليها الشيخ عبد الله السالم في ١١ نوفمبر ١٩٦٢م.[٥]

الخاتمة:

تظهر تجربة المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨م دوراً بارزاً في تشكيل الوعي السياسي في الكويت قبل الاستقلال، حيث أسهمت في إحداث حراك سياسي ملحوظ في الشارع الكويتي. تمثل هذا الحراك في بروز العديد من الحركات السياسية ذات المذاهب والتوجهات المتنوعة، بالإضافة إلى ظهور عدد من الصحف التي ساعدت في تعزيز الثقافة والوعي السياسي لدى الشعب الكويتي. كما أدت هذه التجربة إلى تفاعل المواطنين مع القضايا الاجتماعية والسياسية التي تهم الكويت، مما كان له تأثير كبير في تعزيز دعائم الديمقراطية والممارسة السياسية في المجتمع الكويتي.

---

[١] الغزالي: الحياة الديمقراطية في الكويت، ص ١٠-١١؛ عبد العزيز عبد الله الصرعاوي: الدستور الكويتي مع تمهيد في نشأة الكويت، الطبعة الأولى، شركة الربيعان للنشر والتوزيع: الكويت- ١٩٩٨م، ص ٧٧-٧٨.

[٢] الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٦١-٦٢.

[٣] الغزالي: الحياة الديمقراطية في الكويت، ص ١١-١٣؛ العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت، ص ٩٦.

[٤] الصرعاوي: الدستور الكويتي مع تمهيد في نشاة الكويت، ص ٧٨.

[٥] الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية، ص ٦٣؛ الصرعاوي، الدستور الكويتي، ص ١٥.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١. صلاح الغزالي: الحياة الديمقراطية في الكويت، الإتحاد الوطني لطلبة الكويت، جامعة الكويت: الكويت- ١٩٨٥م.

٢. صلاح محمد عيسى الغزالي: الجماعات السياسية الكويتية في قرن ١٩١٠-٢٠٠٧م، الكويت-٢٠٠٧م.

٣. عبد العزيز عبد الله الصرعاوي: الدستور الكويتي مع تمهيد في نشأة الكويت، الطبعة الأولى، شركة الربيعان للنشر والتوزيع: الكويت-١٩٩٨م.

٤. عبد المالك خلف التميمي: أبحاث في تاريخ الكويت، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر: الكويت-١٩٩٨م.

٥. عبدالعزيز الرشيد: تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت-١٩٧٨م.

٦. محمد جمال باروت: حركة القوميين العرب النشأة-التطور-المصائر، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية: دمشق- ١٩٩٧م.

٧. محمد حسن العيدروس: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي: الكويت- ١٩٩٧م.

٨. نجاة عبدالقادر الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩٣٩-١٩١٤)، الطبعة الثانية، الكويت- ١٩٩٧م.

٩. هلال الشايجي: الصحافة في الكويت والبحرين منذ نشأتها حتى عهد الاستقلال، الطبعة الأولى، مطبوعات بانوراما الخليج: البحرين- ١٩٨٩م.

الأبحاث والرسائل الجامعية:

١. إبراهيم السيد طنطاوي نوار: الإدارة البريطانية في الخليج العربي ١٩٤٧ - ١٩٧١، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: القاهرة- ٢٠٠٩م.

٢. سعد عفر رشيد راشد الظفيري: تطور الأزمة الكويتية ١٩١٨-١٩٦١م، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة: المنصورة-٢٠٠٢م.

٣. فلاح عبد الله المديرس: التوجهات الماركسية في المجتمع الكويتي مقدمة أولية: ١٩٥٠-١٩٥٩م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٢٥، العدد ٩٦، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت: الكويت- ٢٠٠٠م.

٤. فلاح عبد الله المديرس: التيار الفكري لحزب البعث العربي الاشتراكي والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٢٨، العدد ١٠٦، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت: الكويت- ٢٠٠٢م.

٥. فلاح عبد الله المديرس: الحركة الدستورية في الكويت. مجلة شئون اجتماعية، المجلد الثالث عشر، العدد ٥٢، جمعية الاجتماعيين في الشارقة: الشارقة-١٩٩٦م.

٦. فلاح عبد الله المديرس: الحركة الشيعية في الكويت، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر: الكويت- ١٩٩٩م.

٧. فلاح عبد الله المديرس: الدور السياسي للحركة العمالية في الكويت (١٩٩٤-١٩٦٤)، مجلة شئون اجتماعية، المجلد ١١، العدد ٤٤، جمعية الاجتماعيين في الشارقة: الشارقة- ١٩٩٤م.

٨. فيحان محمد مشعان العتيبي: تطور الحياة النيابية في الكويت (١٩٩٠-١٩٢١م)، رسالة دكتوراه، جامعة بنها: بنها- ٢٠٠٦م.

٩. فيصل أبو صليب: التوجه القومي العربي في السياسة الكويتية: ١٩٦١-١٩٩٠، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد ٣، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت: الكويت-٢٠١٧م.

١٠. محمد الرميحي: حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الرابع، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت: الكويت- ١٩٧٥م.

١١. محمد عبدالرحمن بنو سلامة؛ محمد تركي بنو سلامة؛ محمد كنوش الشرعة: التجربة الديمقراطية الكويتية: الجذور، الواقع، التحديدات، وأفاق المستقبل، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأداب، المجلد ٩، العدد ١، الجمعية العلمية لكليات الآداب، اتحاد الجامعات العربية، عمان- ٢٠١٢م.

١٢. محمد محمود الطناحي: التجارة والحراك الديمقراطي في الكويت (١٩٣٩-١٩٢١). مجلة أسطورة للدراسات التاريخية، العدد الخامس، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات: الدوحة-٢٠١٧م.

المراجع الأجنبية:

الأبحاث والرسائل الجامعية:

1. Abdullah Alhajeri, Citizenship and Political Participation in The State of Kuwait: The Case of the National Assembly (1963-1996), Ph.D., University of Durham, 2004.

2. Jassim Muhammad Khalaf, The Kuwait National Assembly: A study of its structure and function, Ph.D, State University of New York, 1984.

3. Kamal Osman Salih, The 1938 Kuwait Legislative Council, Middle Eastern Studies, vol. 28, no. 1, Jan., 1992.

4. Khaled Albateni, The Arabian Mission's effect on Kuwaiti society, 1910–1967, Ph.D., Indiana University, 2014.

5. Khalifah Alshayeji, Democratization in Kuwait: The National Assembly as a Strategy for Political Survival, Ph.D., The University of Texas, 1988.